HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

تقرير السياسات

إعادة صياغة السياسات المعنية بالعمال المهاجرين واللاجئين: مناصرة إعمال الحقوق من خلال نهج مبادرة حقّنا

تشرين الأول/أكتوبر
2022

الملخص التنفيذي

يستند هذا التقرير إلى أربع جلسات حوارية مع اللجنة المعنية بحماية حقوق العمال المهاجرين واللاجئين في الأردن بقيادة منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) في إطار المرحلة الثانية من مشروع حقنا. تجمع مذكرات السياسة بين المساهمة المركزية لأعضاء اللجنة العمال المهاجرين والأدلة التي جُمعت من الدراسات القطاعية وتحليلات المنشورات المتاحة التي أجرتها منظمة النهضة العربية (أرض). وهي توفّر تقييماً محدداً واستراتيجيات للسياسة تتناول: (1) وصول العمال المهاجرين واللاجئين إلى المساعدة القانونية؛ و(2) إطار الحقوق العمالية؛ و(3) الوصول إلى الخدمات الأساسية؛ و(4) الحلول المستدامة للعمال المهاجرين واللاجئين. تطرح المذكرات مجموعة من التوصيات العملية **المتقاطعة والشاملة لجميع المواضيع**، من أجل تعزيز حماية اللاجئين والعمال المهاجرين، والدعوة إلى تحقيق ظروف عمل ومعيشة أفضل لهم وإدماجهم في البيئة الاجتماعية والاقتصادية للبلد المضيف. كما وتُلقي جميع المذكرات الضوء على الحاجة إلى المشاركة المباشرة لمجتمعات العمال المهاجرين واللاجئين في الدفاع عن حقوقهم وحمايتها. وبهدف الاستمرار في تطوير النهج التصاعدي الذي يأتي في صميم عمل اللجنة وبالتعاون مع النهضة العربية (أرض)، جرى تحديد **سُبل جديدة للمضي قُدماً بناءً على الدروس المستفادة** عبر تنفيذ مشروع حقّنا مع التركيز على البُعد الإقليمي الأوسع للمناصرة والحراك الشعبيين لضمان توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً.

وتدعو اللجنة المعنية بحماية حقوق العمال المهاجرين واللاجئين على وجه التحديد إلى الاستمرار في بذل الجهود الرامية إلى:

1- استمرار تقديم **المساعدة القانونية المجانية** لحماية العمال المهاجرين واللاجئين وتمكينهم.
2- تنظيم **جلسات توعية قانونية** كجزء من مشروع حقّنا بحيث تصل إلى عدد أكبر ممكن من أفراد المجتمع.
3- تنظيم **ورش عمل متخصصة** مع الجهات المعنية، والجهات الفاعلة المعنية الأخرى كالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي يمكنها مشاركة المعرفة القيّمة التي تمتلكها حول السُبل الاجتماعية، والاقتصادية القانونية المتاحة للمهاجرين واللاجئين من أجل حماية حقوقهم وتحسين ظروفهم المعيشية.
4- منح **شهادات رسمية** للأفراد الذين يحضرون جلسات التوعية لتعزيز دورهم داخل المجتمعات.
5- تشكيل **لجان للعمال المهاجرين واللاجئين** في جميع أنحاء المنطقة العربية لتعزيز الصمود الإقليمي للأشخاص المتنقلين استناداً إلى إنجازات التجربة الأردنية.

«حقّنا»: بناء نهج تصاعدي (من القاعدة إلى القمة)

تبني مبادرة المرحلة الثانية من مشروع حقّنا على المرحلة الأولى للمشروع والتي سلطت الضوء على أهمية تعزيز استراتيجية تصاعدية تعمل على تمكين العمال المهاجرين واللاجئين من التعبير عن احتياجاتهم وضرورتها، واكتساب المعرفة والأدوات اللازمة للوصول إلى حقوقهم وحمايتها. بدأ مشروع حقنا في عام 2021 وأطلق اللجنة المعنية بحقوق العمال المهاجرين، بنجاح، استجابة للعديد من التحديات التي تواجه مجتمع العمال المهاجرين في الأردن فيما يتعلق بحقوق الإنسان. تتألف اللجنة من ثلاثين امرأة ورجلاً من ست جنسيات مختلفة ممن يحملون صفة عامل مهاجر أو لاجئ.

ومن الجلي أن التحديات التي تواجههم تنبع إلى حد كبير من غياب آليات الحماية الاجتماعية وقوانين العمل الشاملة، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بحقوقهم. وتزداد هذه التحديات تعقيداً بسبب المفاهيم المغلوطة عن اللاجئين والمهاجرين في المجتمعات المضيفة، وانعدام الثقة الكبير حيالهم الذي يعانونه فيها.

يهدف مشروع حقنا في مرحلته الثانية إلى تزويد أعضاء اللجنة المعنية بحماية حقوق العمال المهاجرين بالمعلومات الصحيحة حول كيفية الوصول إلى حقوقهم وحمايتها، والاضطلاع بدور رائد في رفع الوعي بحقوق المهاجرين واللاجئين داخل مجتمعهم، وبهذا يتمكن كل عضو في اللجنة من أن ينفع مجتمعه بصورة غير مباشرة من خلال سد الفجوة بين المعلومات المضللة والنصائح دقيقة المصدر بشأن كيفية حماية العمال المهاجرين واللاجئين أنفسهم خلال مختلف الظروف التي يمرون بها. بالإمكان اتخاذ خطوة رئيسية نحو تعزيز عمل اللجنة وتمكين العمال المهاجرين واللاجئين في الأردن بهدف إسماع أصواتهم عبر ربطهم بمجموعة متنوعة من صانعي السياسات، و**ملتقى الهجرة واللجوء في العالم العربي** (مرفأ) كذلك من أجل إنشاء **شبكة إقليمية** قادرة على حماية حقوق اللاجئين والعمال المهاجرين على المستوى الأوسع.

المرحلة الثانية لمشروع «حقنا»: تمكين المجتمعات

يتمثل أحد المكونات الرئيسية في المرحلة الثانية لمبادرة حقنا في تنظيم أربع جلسات جماعية مع العمال المهاجرين بهدف جمع المعلومات والبيانات حول التحديات الأكثر شيوعاً التي تواجه اللاجئين والعمال المهاجرين من حيث الوصول إلى حقوقهم وحمايتها، وكذلك تقديم دلالات واضحة حول الآليات والمؤسسات التي يمكنها تقديم الدعم القانوني والاجتماعي للمجتمعات بهدف تمكينها. ويكمن الغرض من هذه الجلسات في: 1) الحفاظ على عمل اللجنة وزخمها من خلال حشد الأعضاء لجمع الأدلة فيما يتعلق بالاحتياجات والانتهاكات، و2) مناقشة النتائج، والنجاحات والدروس المستفادة من مشروع حقّنا مع العمال اللاجئين واستكشاف السبل الممكنة للبناء عليها والاستفادة منها، و3) العمل بمثابة منصة لحشد العمال المهاجرين وشبكة للأعضاء يمكنهم من خلالها مدّ يد العون لبعضهم بعضاً، و4) متابعة المبادرات والأنشطة التي التزم بها أعضاء اللجنة من العمال المهاجرين خلال مشروع حقّنا.

انعقدت الجلسات الأربع من مشروع حقنا المرحلة الثانية في العاصمة الأردنية عمّان بين شهري حزيران/يونيو وآب/أغسطس 2022 بقيادة مستشارين قانونيين من منظمة النهضة العربية (أرض) الذين قاموا عموماً بتيسير الوصول إلى فهم واضح حول: 1) الإطار القانوني للاجئين والعمال المهاجرين مع التركيز بشكل خاص على الأوضاع المختلفة لغير الأردنيين (من لاجئين، وعمال مهاجرين ومواطنين) والحقوق التي يحق لهم الحصول عليها؛ و2) التأكيد على ضرورة وأهمية إيجاد مساحات لنشر معلومات حول الحقوق، وأوجه حمايتها بين العمال المهاجرين واللاجئين لتمكينهم في التعبير عن احتياجاتهم وتحدياتهم؛ و3) تفعيل آليات لنشر المعرفة تسمح للاجئين والعمال المهاجرين بالوصول إلى حقوقهم.

كما كانت صياغة أربع مذكرات للسياسة تتناول قضايا محددة فيما يتعلق بأوضاع العمال المهاجرين واللاجئين المعيشية والوظيفية ونشرها كذلك أمراً أساسياً ضمن جهود المناصرة.

من الخبرة إلى الموارد المشتركة -سبيل المضي قُدماً

دأبت منظمة النهضة العربية (أرض) على مناصرة تحسين ظروف العمل والمعيشة للعمال المهاجرين لأكثر من عقد من الزمن، إذ سعت إلى بناء شراكات محلية وإقليمية مع المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان للنهوض باستراتيجيات تسعى إلى صنع سياسة قادرة على التصدي للقيود والتحديات التي تواجه هؤلاء الأفراد والفئات الأكثر ضعفًا وتأثراً أثناء سعيهم إلى الحصول على الاعتراف القانوني بهم، وتحسين ظروف المعيشة والعمل.

بُغية الاستمرار في تطوير استراتيجية من القاعدة إلى القمة تعمل على تمكين مجتمعات العمال المهاجرين واللاجئين بالكامل، فإن للجنة المعنية بحماية حقوق العمال اللاجئين تصورها الخاص **بسبيل جديد** للمضي قُدماً يهدف إلى توسيع نجاحات مشروع حقّنا.

أشارت اللجنة على وجه الخصوص إلى أن **المساعدة القانونية المجانية** كتلك التي تُقدمها منظمة النهضة العربية (أرض) للمستفيدين تبقى عنصراً أساسياً من عناصر حماية العمال المهاجرين واللاجئين وتمكينهم. تدعو اللجنة أيضاً إلى بذل جهود متواصلة لتعزيز وتقوية الدعم القانوني والمعرفة بالإطار القانوني والأدوات المتاحة للفئات المذكورة آنفاً. لهذا السبب، تُصر اللجنة على أهمية **جلسات التوعية القانونية** كما تلقي الضوء على أهمية التطرق إلى عدة مواضيع أخرى من مثل أنظمة العمل والتجارة عبر الإنترنت ولوائحها، وتوصي بالاستمرار في تنظيم هذه الجلسات على نطاق أوسع للوصول إلى المزيد من أفراد المجتمع. علاوة على ذلك، وللوصول إلى فهم أفضل على أساس ملموس ومتين للإطار والآليات القانونية المتبعة لإعمال الحقوق، تدعو اللجنة إلى عقد **ورش عمل متخصصة مع الجهات المعنية**، وتلك الجهات الأخرى الفاعلة المعنية مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التي يمكنها مشاركة المعرفة القيّمة بحوزتها حول السبل الاجتماعية والاقتصادية القانونية المتاحة للمهاجرين واللاجئين من أجل حماية حقوقهم وتحسين أوضاعهم المعيشية. إنّ من شأن ما سبق تحسين التواصل والتعاون بين جميع الجهات المعنية، وأن يتيح للاجئين والمهاجرين إسماع أصواتهم بشكل مباشر مع تسهيل فهمهم للتشريعات والنُهج المتّبعة على المستويين الدولي والمحلي. ويمكن لهذه الجلسات والدورات التدريبية أن تكون أكثر فاعلية في حال إكسابها طابعاً رسمياً ومصدّقاً: إذ تقترح اللجنة البحث في احتمالية منح **شهادات رسمية** للأفراد الذين يحضرون جلسات التوعية من أجل تعزيز دورهم داخل مجتمعاتهم.

وأخيراً، تُقرّ اللجنة وتحتفي بالدور التمكيني الذي استطاعت اللجنة ترسيخه في المجتمع وتُدرك أهمية مثل هذه الشبكات للمهاجرين/اللاجئين. لذا فهي توصي بالدعوة إلى **تشكيل لجان وشبكات مماثلة في جميع أنحاء المنطقة العربية.** لن يصب هذا النطاق الإقليمي في منفعة المهاجرين واللاجئين في البلد المضيف وحسب، بل سيُمكّنهم أيضاً من مواصلة دعم مجتمعاتهم؛ فعبر دورهم التمكيني في البلدان الأصلية، يمكنهم مشاركة خبراتهم والدروس المستفادة منها في تزويد أفراد المجتمع الآخرين بالمعرفة ذات الصلة قبل هجرتهم إلى بلدان أخرى.

مشروع حقنا – المرحلة الثانية

في سياق مبادرة «حقنا» المشتركة، تعمل منظمة النهضة للديمقراطية والتنمية (أرض) بالتعاون مع مؤسسة هينرش بُل -فلسطين والأردن على تعزيز الوسائل التي تضمن احترام حقوق العمال المهاجرين واللاجئين ورفع الوعي بسبل تعزيز ظروفهم المعيشية من أجل تعزيز التماسك والسلم المجتمعي.

إخلاء مسؤولية

تمّ إنتاج مذكرة السياسات هذه بدعم من مؤسّسة هينرش بُل – فلسطين والأردن. الآراء الواردة هنا هي آراء المؤلّفين/ات، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مؤسّسة هينرش بُل.